



لجنة الأمن الغذائي العالمي
الدورة السابعة والثلاثون
روما، 17-22 أكتوبر/تشرين الأول 2011
الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية
مخطط مشروح

بيان المحتويات

الفقرات

	معلومات أساسية	
	الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية	
1 - 3	بيان الأساس المنطقي والغرض والوظيفة	أولاً -
4 - 6	التحديات الطويلة الأجل والأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	ثانياً -
7 - 8	القضايا ذات الأولوية التي سيتعين تناولها	ثالثاً -
9 - 10	الخيارات السياسية	رابعاً -
11 - 13	رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف على المستوى القطري	خامساً -
14	تعريف المصطلحات	سادساً -

معلومات أساسية

(1) معلومات أساسية للقرار القاضي بإعداد إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية (الإطار الاستراتيجي):

تشير وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى أن إحدى المهام ستتمثل في ما يلي:

"وضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية للنهوض بالتنسيق وتوجيه الجهود المتضافرة لطائفة واسعة من الجهات صاحبة الشأن. وسيتم هذا الإطار بالمرونة اللازمة لتعديله وفقاً لتغيير الأولويات. وسيستفيد هذا الإطار من الأطر القائمة، مثل إطار العمل الشامل للأمم المتحدة، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن أعمال الحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني".

وقررت لجنة الأمن الغذائي في دورتها العامة السادسة والثلاثين الآتي:

"اتفقت اللجنة على إطلاق عملية تشاورية شاملة يتولاها مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي بمساعدة الأمانة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية وبمشاركة أصحاب الشأن كافة بغية إعداد النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية قبل شهر أكتوبر/تشرين الأول 2012، على أن تتاح آخر المعلومات المتوافرة بصورة منتظمة لمراعاة النتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة".

(2) ستشمل المبادئ التي ستوجه إعداد الإطار الاستراتيجي وصياغته وتنفيذه ما يلي:

- ستتم مواءمة الإطار الاستراتيجي عند الاقتضاء مع مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام؛
- وسينطوي إعداد الإطار الاستراتيجي على عملية واسعة وديمقراطية وشاملة وتشاركية ستسعى إلى ضمان الإصغاء إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة – ولا سيما الأكثر تضرراً من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- ولن يحل الإطار الاستراتيجي محل الأطر الدولية الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية بل سيكون قيمة مضافة، حيث أن كلا من هذه الأطر قد أنشئ استجابة لهدف محدد وسياق معين، وذلك من خلال توفير منظور جامع وعالمي وشامل؛
- وسيصمم الإطار الاستراتيجي ليكون وثيقة حية ورفيعة المستوى، ويخضع تحديثه بشكل دوري من قبل الدورة العامة للجنة الأمن الغذائي مع الأخذ بعين الاعتبار أهم القضايا المستجدة التي تؤثر في الأمن الغذائي والتغذية، وبالاستناد إلى مشورة وخبرة فريق الخبراء الرفيع المستوى؛

• وستوافق الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي على الإطار الاستراتيجي الذي يجوز التصديق عليه من قبل جميع أصحاب المصلحة. ولن تكون لا الموافقة ولا التصديق ملزمين قانوناً، ولكن سيشكلان بالأحرى إقراراً بأن الوثيقة هي إطار سليم لتحسين تقارب الآراء وتضافر الجهود في مجال حوكمة الأمن الغذائي والتغذية.

(3) وقد تم إعداد المخطط المشروح للإطار الاستراتيجي من قبل فريق مهام يتألف من أمانة لجنة الأمن الغذائي وأعضاء الجماعة الاستشارية الذين يمثلون جميع مجموعات أصحاب المصلحة وبلاستفادة من تعليقات اللجنة التوجيهية التابعة لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي.

(4) وتهدف محتويات هذا المخطط المشروح إلى أن تكون إرشادية، خصوصاً في القسمين (3) و(4)، وهي تستند إلى استعراض للأطر القائمة ووثائق أخرى جنباً إلى جنب مع إسهامات فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي. والقصد من وراء ذلك هو تحفيز المناقشة والحوار. وستحدد محتويات الإطار الاستراتيجي نفسه من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق مع جميع الجهات المكونة لأصحاب المصلحة. وسيبدأ ذلك بمشاورات إلكترونية عالمية خلال صيف عام 2011، ويتواصل مع مشاورات إقليمية في أوائل عام 2012، على أن يليه مناقشة إلكترونية أخرى، واستعراض عام تقوده لجنة الأمن الغذائي في يوليو/تموز عام 2012، قبل تقديم وثيقة نهائية إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الثامنة والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2012.

الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

أولاً- بيان الأساس المنطقي والغرض والوظيفة

1- سيبدأ الإطار الاستراتيجي من افتراض وجود هدف مشترك للقضاء على الجوع وسوء التغذية على نحو مستدام، مع أهداف مؤقتة على النحو المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية. ويشير التعريف الأولي للغرض من وراء الإطار الاستراتيجي كما وافق عليه مكتب لجنة الأمن الغذائي إلى ما يلي:

"يقضي الهدف الإجمالي من الإطار الاستراتيجي العالمي بتوفير أداة ديناميكية لتعزيز دور لجنة الأمن الغذائي العالمي كمنطلق لتحسين التعاون، ولحفز الإجراءات المنسقة وتوفير الإرشاد من أجل مشاركات فعالة ومتضافرة دعماً للمشاريع والعمليات القطرية المصممة للحؤول دون وقوع الأزمات الغذائية في المستقبل والقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للبشر كإف".

2- ولدى مناقشة الأساس المنطقي لإعداد الإطار الاستراتيجي، سيشير القسم التمهيدي إلى النقاشات التي دارت في وقت سابق في لجنة الأمن الغذائي ومنتديات أخرى وسيوضح كيف أن الإطار الاستراتيجي سيضيف قيمة إلى العملية الإنمائية من خلال الاستفادة من الأطر الحالية التي تركز على الأمن الغذائي والتغذية على حد سواء، وتأمين تأييد المجموعة الكاملة لأصحاب المصلحة. كما سيوضح أن الإطار الاستراتيجي يهدف إلى تقديم خطوط توجيهية وتوصيات واضحة للعمل المتناسق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية بدعم من مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة، وتأييد من فريق الخبراء الرفيع المستوى، مع احترام الملكية القطرية لبرامج مكافحة انعدام الأمن الغذائي.

3- ويمكن للإطار الاستراتيجي، سعياً منه إلى بلوغ أهدافه، القيام بما يلي:

- تحديد التحديات والفرص الرئيسية، وأولويات العمل، والخيارات والتوصيات السياسية بشأن مجموعة من القضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛ وتعزيز التحذيرات والتوصيات على الصعيد الكلي حول الصعوبات والتحديات والعقبات الحالية والقادمة؛
- وتعزيز تقارب الآراء والمصادقية الدولية بالنسبة لأنواع محددة من السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛ ووصف العناصر الأساسية للاستراتيجيات وخطط العمل والالتزامات التي يمكن اعتمادها من قبل أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛
- وتبسيط الضوء على الاختلافات الأساسية في السياسات والممارسات في المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والتي يمكن أن تستفيد من بناء الإجماع وتقارب الآراء في المستقبل؛ وتشجيع التنسيق للحد من الازدواجية في العمل وثغرات الاستجابة، بما في ذلك جوانبها المالية؛ وتوفير إطار عمل للسياسات الغذائية التي

ستكون مصدر استنارة وتساعد على مواءمة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تضعها المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في مجالي الزراعة والأمن الغذائي؛

- وتشجيع اعتماد الاستراتيجيات الوطنية التي تجمع بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي دعم البلدان في الاستثمار في الانتقال من الأجل القصير إلى الأجل الطويل؛
- ووصف المبادئ والخيارات المتعلقة بآليات ونظم الحوكمة والرصد لوضع استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها.

ثانياً - التحديات الطويلة الأجل والأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

4- يتعين إجراء تحليل منهجي للأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أجل تحديد التحديات التي تؤثر في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية لجميع الناس على جميع المستويات وترتيبها من حيث الأولوية. وتشمل الأسباب الهيكلية انعدام الاتساق في صنع السياسات على الصعيدين الدولي والوطني، الناجم عن عدم ملاءمة حوكمة الأمن الغذائي والتغذية؛ وانخفاض الاستثمارات الدولية والوطنية في القطاع الزراعي؛ واستمرار انعدام أمن حيازة الأراضي والحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى؛ وإيلاء اهتمام غير كاف لدور النساء وأوجه ضعفهن الفريد فيما يتعلق بسوء التغذية. وقد أحرز تقدم ضئيل وبطيء للغاية في الحد من سوء تغذية الأطفال، وتجدر الإشارة إلى أن 24 بلداً فقط تمثل أكثر من 80 في المائة من العبء العالمي لنقص التغذية المزمن، قياساً إلى التوزم.

5- وسيتمثل أحد التحديات الكبرى، على الأجل الأطول، في تلبية الطلب العالمي المتزايد على أغذية كافية ومغذية بشكل مناسب، وذلك نتيجة النمو السكاني وتزايد الدخل والتغيرات في النظام الغذائي، في ظل الانخفاض في توافر الموارد الطبيعية ونوعيتها. وتتقضي مواجهة هذا التحدي زيادة المحاصيل وتحقيق مكاسب في الإنتاجية الإجمالية في الإنتاج الغذائي والزراعي في سياق "الزراعة الخضراء" فضلاً عن تخفيضات كبيرة في خسائر ما بعد الحصاد. ويشمل ذلك أيضاً توسيع سلة المواد الغذائية وتنوع النباتات والحيوانات المستخدمة في صناعة المواد الغذائية (التنوع الغذائي). وسيكون لزاماً عكس مسار الانخفاض الحالي في معدلات نمو المحاصيل. وسيكون دور مؤسسات البحوث الزراعية في إيجاد حلول محلية وعالمية حاسماً. كما أن تأثير تغيير المناخ على الإنتاج الزراعي وعلى نظم الأغذية يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما بالنسبة للمنتجين الذين يعيشون في البيئات الهامشية وبالنسبة لأسر أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتعرض السكان الذين يتعذر عليهم الحصول على الأراضي أو فرص العمل لأشد المخاطر وينبغي أن يحظوا بالأولوية في الحماية، لا سيما في أوقات الأزمات.

6- وثمة عدد من القضايا التي تؤثر في الاتجاهات الطويلة الأجل في مجالي الزراعة والأمن الغذائي والتي سيتعين دراستها وتحليلها والاهتمام بها على سبيل الأولوية في الإطار الاستراتيجي، بما في ذلك:

- التغيرات الديموغرافية: النمو السكاني والتحضر والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛

- وتمكين المرأة ومنع انتقال الجوع من جيل إلى آخر؛
- وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج المرتبط بذلك والآثار التغذوية؛
- والضغط على الموارد الطبيعية: الأرض والتربة والمياه والتنوع البيولوجي والغابات والجبال؛
- وتغيير المناخ: بما في ذلك احتمال زيادة حدوث الكوارث الطبيعية؛
- والجوع الناجم عن الأزمات التي طال أمدها وحالات ما بعد الصراع؛
- والتجارة في السلع الغذائية والزراعية، ونوعية الأغذية وسلامتها، والتغذية والآثار المترتبة على الأمن الغذائي والتغذية؛
- وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والبحث والتطوير؛
- وتدهور بنية التربة وتدوير المغذيات في النظام الإيكولوجي الزراعي؛
- وتسارع فقدان المحاصيل والتنوع الوراثي الحيواني المحلي.

ثالثاً- القضايا ذات الأولوية التي سيتعين تناولها

7- تستقطب مسألة تقلب الأسعار في الوقت الحاضر الكثير من الاهتمام باعتبارها عقبة رئيسية أمام إحراز التقدم في تحقيق الأمن الغذائي للجميع، ويعتبر تقلب الأسعار في حد ذاته نتيجة لمشاكل هيكلية أساسية في أداء الأسواق بما فيها تلك التي لا تنطوي على التجارة في السلع الزراعية. وتساهم أيضاً استجابات الأمم المتحدة لتنسيق السياسات لمواجهة صدمات العرض أو الطلب في تقلب الأسعار. كما تسهم أسعار المواد الغذائية المرتفعة والمتقلبة في إحداث الاضطرابات المدنية وانعدام الاستقرار السياسي. وتبيّن التجربة الأخيرة أنه يمكن للأمن الغذائي والتغذية للفقراء من سكان الريف والحضر أن يشهدا تدهوراً شديداً بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية، نظراً لكبر حصة الدخل التي تنفقها الأسر الفقيرة على الأغذية. ولكن ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالية وتجارب ضعف أداء أسواق الأغذية الدولية أدت أيضاً إلى زيادة الحوافز للاستثمار الزراعي، بما في ذلك تحرك رؤوس الأموال عبر الحدود. فمثل هذه الاستثمارات ليست دائماً مفيدة للبلدان والفئات الفقيرة المستفيدة، ولم تراع دائماً النتائج التغذوية. وساهم ارتفاع أسعار الطاقة غير المستقرة في تقلب أسعار المواد الغذائية، كما أن عدم وجود البنية التحتية اللازمة للوصول إلى الأسواق يخلق سياقاً يصعب فيه على المزارعين القيام بعمل مريح وتلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية.

8- وفي حين يولي الإطار الاستراتيجي الاهتمام لهذه القضايا العاجلة، فإنه سيركز أيضاً على معالجة الأسباب الهيكلية الطويلة الأجل للجوع وتحليل الأسباب الأساسية لاستمرار ارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية. ويشير استعراض للأطر القائمة إلى قائمة من القضايا ذات الأولوية التي تتطلب استجابة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك ما يلي:

• **الإنتاج الغذائي والزراعي المستدام بيئياً** : إن العديد من نظم إنتاج الأغذية هي في الوقت نفسه متأخرة في تحقيق الإنتاجية وإمكانات الإنتاج في حين تساهم في تدهور الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة. وتتميز نظم أخرى بزيادات غير مستدامة في الإنتاج والمحاصيل. والقضية المطروحة تتمثل في تحديد السبل الكفيلة بتمكين البلدان من الحد من الجوع وسوء التغذية وتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية المتزايدة في المستقبل من خلال نظم مستدامة على طول سلسلة القيمة. وهناك تحد إضافي بالنسبة لصناعي السياسات يكمن في تفجير إمكانات الزراعة (بصفته القطاع الإنتاجي الأكثر كثافة من حيث الموارد) لتخفيف آثار تغير المناخ.

• **التحديات التي تواجه النساء** : تساهم النساء بشكل حاسم في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية، ولكن يتمتعن دائماً بإمكانية أقل من الرجال في الحصول على الموارد والفرص بصفتهم من المزارعين الأكثر إنتاجية. وتفتقر النساء إلى أمن حيازة أراضيهم، وإلى الحصول على المدخلات مثل الأسمدة وأنواع البذور المحسنة والمعدات الميكانيكية والحصول المناسب على الائتمان وخدمات الإرشاد. ووفقاً لتقرير حالة الأغذية والزراعة لعام 2011، يمكن لسد الفجوة بين الرجال والنساء في الحصول على المدخلات أن يؤدي إلى زيادة المحاصيل في مزارع النساء بنسبة 20 إلى 30 في المائة، وهو ما يمكن بدوره أن يفضي إلى زيادة الإنتاج في البلدان النامية بنسبة 2.5 إلى 4 في المائة والحد من انتشار سوء التغذية بنسبة تتراوح بين 12 و 17 في المائة. وتتحمل النساء أيضاً مجموعة فريدة من المسؤوليات (وأوجه الضعف) من حيث تأمين الأمن الغذائي والتغذية: بوصفهن من منتجي الأغذية، ومن الحاصلين على الدخل، ومن مقدمي الرعاية الأساسيين، وبوصفهن أمهات. ويكتسي الوضع التغذوي للنساء أهمية حاسمة ليس بالنسبة لصحتهن فحسب ولكن أيضاً بالنسبة لقدرتهم على المحافظة على سبل عيش آمنة وضمان تمتع أطفالهن بتغذية وصحة سليمتين، أثناء الحمل ومنذ الولادة على السواء.

• **دور المنتجين من نوي الحيازات الصغيرة** : في كثير من البلدان النامية، ينتج صغار المزارعين الجزء الأكبر من الأغذية، ويعتبرون في الوقت نفسه ضحايا الفقر الرئيسيين. والمسألة التي ينبغي معالجتها هي كيف يمكن تحسين إنتاجية نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما في سياق التغيرات الحاصلة في هيكل الطلب على السلع الغذائية والزراعية، والذي يميل لصالح الحيازات الكبيرة ونظم أكثر كثافة من حيث رأس المال، وكيف يمكن ربط صغار المنتجين بطريقة أكثر فعالية بالأسواق.

• **الحيازة غير الآمنة للأراضي والموارد الطبيعية الأخرى** : يمكن للحيازة غير الآمنة للأراضي والموارد الطبيعية الأخرى أن تترك الناس يعانون من التهميش، وأن تكون عاملاً مثبطاً للاستثمار ومبعداً للأسر من الموارد التي يحصلون عليها، مما يزيد من ضعفها. ويمكن لنظم الحيازة غير الملائمة أن تؤدي إلى الاستغلال

المفرط وعدم تشجيع الممارسات المستدامة. وفي جميع هذه الحالات، يتعرض الأمن الغذائي والتغذية للتهديد. ويعتبر تشجيع نظم حيازة قادرة على الاستمرار وتنهض بالحد من الفقر والأمن الغذائي والتغذية، قضية هامة، لا سيما في ضوء تزايد المنافسة على الموارد الزراعية وانخفاض توافرها.

- **تقلب الأسعار:** يتأثر الفقراء بشكل كبير من تقلب أسعار المواد الغذائية وتكاليف المدخلات والنقل. ويطرح تقلب الأسعار أيضا تحديات اجتماعية وسياسية للسلطات الوطنية. ومواجهة هذه التحديات غالبا ما ينطوي على إجراءات مخصصة وغير منسقة في أسواق المنتجات الغذائية والزراعية، قد تؤدي إلى تفاقم تقلب الأسعار وضع السوق العالمية. وثمة حاجة ملحة لاستجابة سياسية منسقة من جانب البلدان لمواجهة تقلب الأسعار، بما في ذلك الشفافية في المعاملات في جميع الأسواق وتوفير معلومات أفضل واتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب الهيكلية لتقلب الأسعار؛

- **الضعف:** وإذ شددت أسعار الأغذية والأزمات المالية والاقتصادية في الفترة 2007-2008 على الصلة بين الفقر والجوع، فإنها أظهرت أن فئات مختلفة من الفقراء معرضة بشكل خاص لمثل هذه الحالات، وخاصة النساء والأطفال الصغار. وفي كثير من الحالات، يمكن للجوع الحاد الناجم عن الصدمات أن يتحول إلى حالة من انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية. ولن تؤدي معالجة الأسباب الكامنة وراء الضعف وتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية وغيرها - على سبيل المثال من خلال تنويع سبل العيش - إلى إنقاذ الأرواح وحماية سبل كسب العيش فحسب ولكن ستسهم أيضا إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على المدى الطويل.

- **الاستثمار في الزراعة:** أسهمت عدم كفاية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة على مدى عقود من الزمن، بما في ذلك من أجل البحوث الزراعية، في انخفاض الإنتاجية وركود الإنتاج في العديد من البلدان النامية، ولم تؤدي إلى تحسين مستويات التغذية. كما أدت احتمالات ارتفاع أسعار الأغذية العالمية، وحالة عدم اليقين بشأن الأزمات الغذائية المتكررة وقدرة الأسواق الغذائية العالمية على أداء وظيفتها في المستقبل، إلى زيادة الحوافز للاستثمار في الزراعة، داخل حدود البلد الواحد وعبرها. ومن المهم ضمان أن الاستثمارات، وخصوصا تلك التي تنطوي على معاملات تتعلق بالأراضي والموارد الأخرى، لا تطال الأمن الغذائي والتغذية وحصول الفقراء على الموارد والاستدامة البيئية. وينبغي مواصلة تنفيذ السياسات التي تشجع المزارعين وغيرهم من رجال الأعمال من القطاع الخاص في السلسلة الغذائية على الاستثمار. وينبغي للاستثمارات الدولية أن تجلب منافع إنمائية في البلد المتلقي من حيث نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل، الروابط المتعلقة بالتوريد والتوزيع.

- **تحسين حوكمة الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات**: تقتضي حوكمة الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية الإصغاء إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة في مناقشة السياسات وتحسين تنسيق السياسات. وتتمثل المشكلة التي يتعين حلها في كيفية تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركتهم مع قرارات سليمة وموضوعية وتوجهات استراتيجية يتم ترجمتها إلى نتائج ملموسة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية من خلال وضع السياسات والبرامج وتعبئة الموارد. وهذا يتطلب قيادة فعالة تعزز التنسيق والروابط بين هياكل الحوكمة.
- **توحيد الإعانات الزراعية**: تؤدي الإعانات الزراعية في البلدان الغنية إلى إغراق البلدان الأكثر فقرا بالمواد الغذائية ومن ثم إلى خنق التنمية الزراعية. وعادة ما تكون الزراعة في هذه البلدان الفقيرة القطاع الاقتصادي الرئيسي، وبالتالي فإنها لا تستطيع أن تدعم هذا القطاع. وإن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة يحظر تقديم إعانات جديدة، ولكنه يجيز استمرار الإعانات الحالية. ويجب حل هذه المشكلة لا سيما إذا أريد لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أن تصبح أكثر إنتاجية.

رابعاً- الخيارات السياسية

9- ينبغي للإطار الاستراتيجي أن يستند، على الأجلين القصير والطويل، إلى الاعتبارات والمبادئ الأساسية للخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز، والمشاركة والإدماج، والحصول الآمن على الموارد والأصول، والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وأن يركز على الأفراد والمجموعات، لا سيما المعرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي. ويقترح أن يكون النهج المزدوج المسار التي أطلقتها المنظمة عام 2003 في إطار برنامج مكافحة الجوع وتم تأييده في وقت لاحق في منتديات دولية مختلفة من قبل لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها وعدة أطر بارزة أخرى، الإطار الشامل للإطار الاستراتيجي العالمي. وسيقترح إجراءات تسهم في تلبية الاحتياجات الفورية للسكان المستضعفين (بما في ذلك الإجراءات خلال حالات الأزمات) جنباً إلى جنب مع السياسات والبرامج وتعبئة الموارد لتحسين الإنتاجية على المدى الطويل واستدامة الزراعة وتعزيز قدرة صمود نظم الإنتاج والأسر الفقيرة أمام الصدمات.

- 10- ويمكن للاستجابات السياسية التي قد يوصى بها في الإطار الاستراتيجي العالمي أن تشمل المجالات التالية:
- **اعتماد نهج مستند إلى الحقوق**: كشفت أزمة الأمن الغذائي العالمية عن مدى عجز الناس عن التمتع بحقوقهم في الغذاء. ولذلك فإن ينبغي نشر الدروس المستفادة من عدد متزايد من البلدان التي تستخدم الحق في الغذاء باعتباره إطاراً لتصميم القوانين والسياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها وتقييمها، على نحو فعال. ويعد إدراج مبادئ الحق في الغذاء في تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي وتنفيذها خطوة هامة في هذا الاتجاه.

• **ضمان وجود النساء والأطفال في محور العمل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية:** ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لاتخاذ إجراءات محددة لتحسين الأمن الغذائي، بما في ذلك الاستثمار في الاستراتيجيات الإنمائية التي ستسهم في تحسين التغذية لجميع أفراد المجتمع، ولا سيما مع التركيز على النساء والأطفال. وينبغي معالجة المخاوف بشأن التغذية من خلال الإجراءات المباشرة وكذلك من خلال إدراج التغذية في السياسات والبرامج المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي وجودة الأغذية وسلامتها، والتنمية الريفية والتنمية بشكل عام. ويمكن للحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني أن تؤثر تأثيرا كبيرا من خلال القضاء على التمييز ضد المرأة بموجب القانون وضمان مراعاة جميع السياسات والبرامج والمشاريع لمختلف أدوار ومسؤوليات الرجال والنساء والمعوقات التي يواجهونها في الزراعة والعمالة الريفية وكذلك المشاكل التي تواجه الشباب. وإن مشاركة أكبر وأكثر فعالية للنساء واستخدام معارفهن ومهاراتهن وخبرتهن ستدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية والاستدامة، كما أن الاهتمام بتغذية الأطفال ستساعد على مكافحة انتقال الجوع من جيل إلى آخر.

• **الزراعة بوصفها محركا للتنمية:** يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والرفي الاجتماعي. وينبغي لجدول أعمال الأمن الغذائي أن يركز على الزراعة التي تشكل الأساس لسبل عيش معظم السكان الفقراء، وتعتبر ركيزة الاقتصادات الريفية في معظم البلدان النامية. وينبغي لجدول أعمال الأمن الغذائي أيضا أن يركز على الاستثمارات في قطاع الزراعة التي تهدف إلى تحسين نتائج التغذية. وهناك حاجة خاصة إلى دعم تكيف أصحاب الحيازات الصغيرة مع التغيرات الحاصلة في الطلب على الأغذية والتحديات التي تطرحها التكنولوجيا المتطورة ومتطلبات الاستدامة. وسيحقق ذلك من خلال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والتكيف واعتماد التكنولوجيا المناسبة، والابتكارات المؤسسية وتحسين فرص الحصول على رأس المال الطبيعي والمالي والاجتماعي والبشري.

• **البحث والتطوير:** إذا أراد العالم تأمين زيادة الإنتاجية الزراعية المطلوبة لإنتاج ما يكفي من الغذاء لسكان العالم المتزايد عددهم، فإنه لا بد من زيادة التركيز على دور البحوث الزراعية والتطوير ونقل التكنولوجيات الملائمة وتكييفها، وتنمية القدرة على استخدامها بصورة فعالة، بالنسبة إلى المزارعين في البلدان النامية. ويتعين أيضا وبشكل متزايد بذل المزيد من الجهود البحثية في توسيع سلة المواد الغذائية، وتشجيع التنوع الغذائي باعتباره مساهما رئيسيا في الأمن الغذائي والتغذية.

• **شبكات الأمان، والحماية الاجتماعية والتغذية:** يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للاحتياجات الفورية للذين يفتقرون إلى القدرة الشرائية اللازمة لتلبية احتياجاتهم من الغذاء والتغذية. وينبغي لمختلف أشكال الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الرامية للحد من الضعف ليس فقط تلبية الاحتياجات الفورية، التي

غالبا ما تنشأ من جراء الكوارث الطبيعية أو الصراعات، بل الإسهام أيضا في الحد من عدم اليقين وتحسين الإنتاجية الزراعية. فالحماية الاجتماعية وشبكات الأمان تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من وصول عدد محدود جدا إلى الموارد.

- **تعزيز الأنظمة التجارية:** يمكن أن يكون للتدفقات التجارية المفتوحة داخل البلدان وبينها والأسواق الفعالة دور إيجابي في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي السعي إلى تعزيز فرص السوق الدولية - عن طريق تخفيض الحواجز التجارية والقضاء على الدعم المشوه للتجارة المقدم للزراعة - من خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة تحقيق الإنصاف في التجارة الدولية.
- **الإصلاح الزراعي وحياسة الأراضي:** هناك حاجة إلى إجراء إصلاح زراعي في الأقاليم والمناطق التي تشهد تفاوتات اجتماعية قوية، والفقر وانعدام الأمن الغذائي، وذلك كوسيلة لتوسيع نطاق الحصول المستدام على الأراضي والموارد ذات الصلة والتحكم فيها. وينبغي تحقيق ذلك من خلال برنامج مستند إلى سياسات متكاملة ومتناسكة وأخلاقية وقائمة على الحقوق والمشاركة. ويتعين إقامة نظام من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياسة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى من أجل توفير إطار لحوكمة مسؤولة لحياسة الأراضي تدعم الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، والاستخدام المستدام للموارد وحماية البيئة. وتقود لجنة الأمن الغذائي حاليا عملية لاستعراض مثل هذا النظام واستكماله واعتماده.
- **الاستثمار في الزراعة:** سيتأتى الجزء الأكبر من الاستثمار في القطاع الزراعي من المزارعين أنفسهم وغيرهم من العاملين في القطاع الخاص على امتداد سلسلة القيمة. ويتمثل دور الحكومات، بدعم من الجهات المانحة، في خلق بيئة مواتية لتشجيع هذا الاستثمار، من خلال تطوير البنية التحتية والأسواق الفعالة وتدفق المعلومات. وثمة أيضا حاجة ماسة إلى الاستثمار لدعم البحوث الزراعية على الصعيدين الوطني والدولي. والفوائد المتأتية من الاستثمارات الدولية في قطاع الزراعة ليست تلقائية. لذا يجب الحرص على صياغة العقود الاستثمارية وانتقاء النماذج التجارية/ الإنتاجية التي تشجع الاستثمار، وضمان دعمها من قبل الأطر التشريعية والسياسية الملائمة. وتنظر لجنة الأمن الغذائي في إجراء عملية تشاورية واسعة النطاق وشاملة لمواصلة تطوير هذا النوع من الاستثمار الزراعي الذي من شأنه تعزيز الأمن الغذائي والحد من الجوع وسوء التغذية، ورفع مستوى الوعي بهذا النوع من الاستثمار وامتلاكه.

خامسا- رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف على المستوى القطري

11- أشارت وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي إلى أنه "من الواجب أن تساعد اللجنة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، بغية العناية بمسائل ما إذا كانت الأهداف تتحقق، وسبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على

نحو أسرع وأشد فعالية. وسيطلب ذلك استحداث آلية مبتكرة، بما في ذلك تحديد مؤشرات مشتركة، لرصد التقدم نحو الأهداف والتدابير المعتمدة مع مراعاة الدروس المستخلصة من اللجنة السابقة للأمن الغذائي العالمي ومحاولات الرصد الأخرى".

12- ومن المحتمل أن تشمل الأهداف التي سيتم رصدها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف 1، والأهداف المتفق عليها إقليمياً مثل القضاء على الجوع بحلول عام 2025 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. كما أن رصد تنفيذ الإطار الاستراتيجي وتأثيره سيكون مهماً. وفي حين أن المنظمة والوكالات الدولية الأخرى ستواصل عملها في مجال الرصد العالمي للجوع وسوء التغذية، فإنه ينبغي للإطار الاستراتيجي توفير التوجيه للبلدان في رصد التقدم الذي تحققه نحو بلوغ أهدافها المعلنة والإبلاغ عنه. وينبغي له أيضاً تحديد المبادئ والخيارات المتاحة لحكومة فعالة وشاملة للأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني، وهو ما يشكل عنصراً حاسماً في الاستراتيجية العالمية. وهذا سيسهل تبادل الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة بين البلدان، لتحسين فهم المسائل الفعالة والأقل فعالية في الميدان.

13- وينبغي للإطار الاستراتيجي تقديم التوجيه لمساعدة البلدان على إدماج برامج الرصد داخل أولوياتها الوطنية والمحلية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وعلى تعزيز التوافق مع الموارد المتاحة. وتبحث لجنة الأمن الغذائي حالياً نهجاً لرسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على المستوى القطري لمساعدة البلدان على إجراء مواءمة أفضل للأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتغذية مع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والموارد المتاحة. وقد يوفر الإطار الاستراتيجي التوجيه بشأن معايير القياس ومؤشرات الأداء المشتركة التي يتعين اعتمادها، بما في ذلك المؤشرات التي تتعلق بالتغذية.

سادساً - تعريف المصطلحات

14- سيتضمن الإطار الاستراتيجي العالمي مسرداً وتعريفاً للمصطلحات المستخدمة عادة، لضمان فهم مشترك للمفاهيم والتحليل والخطوط التوجيهية. وهذا سيشمل:

- **الأمن الغذائي:** يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم لكي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.
- **الأمن التغذوي:** يتحقق الأمن التغذوي عندما يتم الجمع بين الأمن الغذائي والبيئة الصحية والخدمات الصحية الملائمة والرعاية المناسبة وممارسات التغذية لضمان حياة مفعومة بالصحة لجميع أفراد الأسرة.